وزير الأشغال العامة اللبناني أكد في حوار شامل أن مواقف صاحب السمو فتحت أبواب الكويت للبنان

العريضي لـ «الأنباء»: الموقف النيابي الكويتي من المبادرة العربية سبّاق

يخطئ من كان ينتظر تصرفاً آخر من إسرائيل.. وتركيا خرجت من قضية «أسطول الحرية» بانتصار وإدارتها العاقلة للأزمة جنبتنا الفيتو الأميركي

أتفهم الموقف الإيراني من الدولة الإسرائيلية المارقة لكن أن نقول بإزالتها ثم نتراجع ونعيد الكرة فهذا تخبّط

بيروت ـ عدنان الراشد وعمر حبنجر

انطلق من منبر الإعلام، ليشكل حالة سياسية، بل «همزة وصل» بين أكثر من طرف، وخصوصا بين زعيم الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط المنتسب الى أرومته السياسية، وبين رئيس الوزراء سعد الحريري، كلما تباطأت وتيرة الاتصالات بين «الحليفين الأزليين» كما يقول بعض المتقدمين في تيار المستقبل.

انه وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي، المسموع الكلمة سياسيا والمرهوب الجانب إداريا، والذي تمنى الرئيس الشهيد رفيق الحريري في يوم من الأيام، لو يكون لديه أكثر من غازي عريضي واحد وباسم سبع واحد في بيروت، لكان الوضع مختلفا.

انه الوزير السياسي البعيد عن أجواء الهندسة والأشغال، والذي ترك بصمة واضحة على عمله الاداري في هذه الوزارة في عهد الحكومة السابقة، ما جعل بقاءه في وزارة الأشغال والنقل في الحكومة الحاضرة أمرا محتوما، بتزكية من أدائه الوزاري الذي غطى «بالأشغال العامة» كل المناطق والمحافظات بتوسع متوازن غير مسبوق.

لم نسأله عن اشغال وزارة الأشغال، الا ما عنى علاقة وزارته بالمؤسسات والصناديق الكويتية المانحة، في ضوء مكرمات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد قبل وبعد زيارته للبنان، فهو بنظر الإعلاميين المحليين والعرب، مرصد سياسي مرموق، ومحل ثقة مختلف القوى والقيادات والتيارات، يتميز عن سواه بالصراحة والوضوح وعدم الخشية في قول الحقيقة، لومة لائم.

هذه «الاشغال» السياسية وردت في حديث شامل للوزير العريضي مع «الأنباء» وفيما يلي التفاصيل:

وزير الأشغال العامة والنقل غازي العريضي

جانب من لقاء الزميل عدنان الراشد مع وزير الأشغال العامة غازي العريضي بحضور الزميل عمر حبنجر (محمود الطويل)

الإدارة اللبنانية تحولت إلى محمية للفساد.. والمال العام يُسرق ولا من يحاسب

مصلحة لبنان بالامتناع عن التصويت في موضوع العقوبات على إيران

العلاقة بين الحريري وجنبلاط جيدة جداً.. أما «الولدنات» السياسية من قبل البعض فلا تشكل مشكلة لأنها حالة مراهقة لكننا نتجاوزها

معالي الوزير، الموجة الإقليمية عالية، الى أين ترى المنطقة آيلة مع تزاحم أساطيل الحرية على أبواب غزة المحاصرة، وفي ظل الشراسة الاسرائيلية، بمواجهة الحلول؟

الأمور مرتبطة ببعضها البعض، فيما خص اسطول الحرية، أمر طبيعي كان ان يحصل ما حصل بالنسبة الى التحرك، وأمر طبيعي ان تتصرف اسرائيل كما تصرفت.. هذه هي اسرائيل، ويخطئ من كان ينتظر تصرفا آخر من اسرائيل، هذا هو العقل الاسرائيلي، هذه هي الذهنية الاسرائيلية، ذهنية القتل والإجرام والإرهاب، وعدم تقبّل فكرة المساعدة الانسانية، وابقاء غزة محاصرة لثلاث سنوات، رغم كل القرارات والمحاولات الدولية، على صعيد مفاوضات السلام، وبالتالي فإن ما حصل كان يعبّر أولا عن الطبيعية والذهنية الاسرائيلية التقليدية، وثانيا عن المأزق الاسرائيلي، اذ ثمة تحول كبير على المستوى الدولي لجهة تحميل اسرائيل مسؤولية الاستمرار في حصار غزة، ومسؤولية الخلاف الأميركي – الاسرائيلي أيضا وهذه عوامل تجعل اسرائيل في مأزق حقيقي بمواجهة الحالات التي ذكرت، وكانت النتيجة المزيد من الغرق في مآزق جديدة، فقد عاش المجتمع الدولي بأسره، الحملة الإعلامية والسياسية والديبلوماسية بمواجهة اسرائيل.

موقف كويتي سبّاق

وكيف يمكننا توقع انعكاس هذا الوضع على لبنان؟

الانعكاس على لبنان، في هذا السياق، مرتبط بالمنطق الذي نعيشه الآن، فتركيا خرجت بانتصار كبير، ولكن أود ان اسجل ملاحظتين: الأولى تتعلق بموقف مجلس الأمة الكويتي الاستثنائي والسبّاق، حول المبادرة العربية والذي يؤكد على الموقف الهام الذي أعلنه خادم الحرمين الشريفين شخصيا، بأن المبادرة العربية لا يمكن ان تبقى على الطاولة الى الابد، وبالتالي فإن المسؤولية الاسرائيلية اما ان تقبل بهذا الطرح واما ان نذهب الى المزيد من التشدد والتشنج لأنه على الارض سيكون المزيد من التوتر والعنف، وحضور القوى التي لا تتقبل هذا الوضع.

الإدارة التركية العاقلة للأزمة

والثانية، ادارة تركيا للازمة، ادارة عاقلة، حاسمة، قوية، بمعنى اليوم لبنان رئيس لمجلس الأمن، وعادة عندما كان يحصل اعتداء على لبنان كان النقاش يدور في لبنان حول المطالبة بقرار رئاسي أو ببيان رئاسي؟

ومعلوم ان أي محاولة للوصول الى قرار رئاسي دونه ڤيتو أميركي، ودائما كان العقل الغربي يشكك بصدقية لبنان من بعض الدول، اما اليوم فالكل مُجمع على الخطأ الاسرائيلي وبالتالي، يتوقع الوصول الى قرار رئاسي، لكن تركيا ادركت ان القرار الرئاسي يعني مشكلة مع اميركا التي ستمارس حق الڤيتو، وهكذا ننتقل من مشكلة رابحة مع اسرائيل الى مشكلة مقلقة مع اميركا، ولهذا اكتفت تركيا ببيان رئاسي، ثم ذهبت لاستثمار هذا الانجاز الكبير على المستويات الديبلوماسية والسياسية والاعلامية دون ان تثير مشاكل مع احد، وبالتالي عرفت كيف تثمر انتصارها، فليس المهم ان تنتصر، بل المهم ان تعرف كيف تحافظ على انتصارك.

بين تثمير الانتصار وتدميره

دائما كنت اقول خلال الحرب خاصة خلال جلسات الحكومة عام 2006، انتصرنا صحيح، لكن المهم ان نحافظ على الانتصار، فإما ان نثمر الانتصار واما ان ندمر الاقتصاد، تركيا ثمرت انتصارها، وهذا خلق مناخا يجب التعاطي معه بدون غرور، بدون العيش داخل دائرة تشوه الانتصار، وكأننا على كل شيء قادرون، المطلوب ان نمشي خطوة وراء خطوة ضربة وراء ضربة مكسباً وراء مكسب، انجازاً وراء انجاز، وبهدوء وبإدارة عقلانية تعرف كيف تستوعب هذه الأمور وكيف تحصد النتائج.

تركيا تملك الرؤية والقرار

هناك دور تركي يتبلور في المنطقة، ما رؤيتكم الاستراتيجية لهذا الدور؟

أمر طبيعي ان يكون هناك دور تركي لأسباب عديدة، اهمها ان في تركيا من يملك الرؤية والقرار، ولسنا امام حالة من التخبط، ولا امام حالة من الغرور أو الديماغوجية، لسنا امام حالة من العنجهية، حالة من الاستعلاء والاستكبار على الآخرين سواء كانوا خصوما أو اصدقاء، جيرانا أو اقرباء، او حلفاء أو ما شابه.. فبكل هدوء ودراية وواقعية، يسلك الاتراك هذا المسار الذي نراه امامنا يسير بشكل متقدم وسريع ومدروس باتجاه الاهداف المرجوة. وهكذا فإن تركيا تلعب دورها على المستوى الدولي ايضا، وهذه تركيا الدولة التي رفضت من أوروبا، ومنعت من الانضمام الى الاتحاد الاوروبي، تركيا الدولة الاسلامية التي تقيم علاقات مع اسرائيل، وحلفا مع الولايات المتحدة الاميركية، عبر الاطلسي، تركيا التي تحتل منطقة استراتيجية مهمة، فيها الدول العربية وايران واسرائيل تستطيع ان تلعب الدور الذي تقوم به، كثيرون يمتلكون عناصر قوة، كهذه العناصر، لكنهم أساءوا استخدامها باستكبار واستعلاء وعنجهية، وخطابات لا تمت الى الواقعية بصلة. وأنا لست من القائلين ان الواقعية تعني الاستسلام للواقع، بل الواقعية هي حسن ادارة العملية السياسية.

تفهم الموقف الإيراني

بهذا التحليل القيم للدور التركي، أوصلتنا الى كلام رئيس اللقاء الديموقراطي النيابي وليد جنبلاط المنتقد لتصريحات الرئيس الايراني احمدي نجاد، مقارنة بتصريحات رئيس وزراء تركيا اردوغان، وهو الانتقاد الذي تقول صحيفة «اللواء» البيروتية انه أثار استياء حزب الله؟

لم أسمع أو أقرأ شيئا من هذا القبيل، لكن النائب جنبلاط قال رأيا سياسيا من موقع مسؤول من موقع القائد السياسي والمتابع السياسي. أما بالنسبة لتصريحات الرئيس نجاد فأنا أتفهم الموقف الايراني والدور الايراني، ومن الطبيعي ان يأتي اي طرف ويسأل لماذا تمارسون الضغوط عليَّ وتوفرون كل الحماية لإسرائيل؟ هذا التساؤل مشروع، لأن ما يعطى لإسرائيل من قبل أميركا والغرب لا يعطى لأحد على الاطلاق، ولو كانت السياسة غير ذلك لكنا وصلنا الى حلول في المنطقة، لاسيما اننا نتحدث عن المسألة النووية، وحول هذه المسألة نشرت صحف اميركية منذ اسبوع ان بيريز توجه الى جنوب افريقيا، لعرض رؤوس نووية واسلحة نووية من صنع العام 1975، واليوم المعلومات تتحدث عن نشر اكثر من موقع نووي للاسرائيليين على الاراضي المحتلة.

تشخيص الحل لا تشخيص الحالة

وأضاف: لا يجوز ترك مثل هذه الدولة المارقة، دولة الشر، بكل ما للكلمة من معنى، لأننا لم نر من اسرائيل الا الشر، ولا نرى منها الا العمل لإسقاط كل القرارات الدولية، وممارسة الاغتصاب والارهاب.

فكيف نتصرف مع هذه الحالة؟ نحن لسنا مختلفين على تشخيص الحالة، بل نحن مختلفون على تشخيص الحل، الحالة نحن متفقون عليها، هذه هي اسرائيل، هذه هي طبيعتها الاستيطانية الارهابية منذ نشوئها حتى الآن، وفي رأيي، ان هذه هي أميركا الداعمة بشكل مفضوح ومفتوح لإسرائيل دون غيرها، وبالتالي بات أي طرف يستطيع ان يقول هذا امر غير مقبول ومن حقي أن أمتلك عناصر القوة.

لكن ان نأتي ونقول لابد من ازالة دولة اسرائيل، ثم بعد أيام تخرج تصريحات من مقربين وتقول: نحن لم نقل هذا الكلام. «ثم نذهب الى تجديد هذا الكلام» ثم نعود عن هذا الكلام، ونقول اننا لا نقصد معنى هذا الكلام، فلماذا هذا التخبط بإدارة العملية، نحن ضد اسرائيل فتعالوا لنتفاهم فيما بيننا لتعزيز الثقة بين بعضنا البعض في مواجهة اسرائيل.

خسارة الموقفين الروسي والصيني!

وثمة عناصر قلق أخرى، لابد من مناقشتها على الطاولة بكل هدوء بين ايران وجيرانها، بين ايران والدول العربية وبينها وبين المجتمع الدولي، لكن أنا لا استطيع ان اقتنع بأن هناك إنجازا تحقق بخسارة الموقفين الروسي والصيني اللذين كانا الى سنوات خلت داعمين لإيران، بسبب عدم الاستعداد لقراءة التحولات الدولية ومعرفة التعاطي مع المصالح الدولية، مع كل التقدير والاحترام لمن يدير السياسة، أنا مراقب سياسي متواضع، روسيا هي التي عرضت التخصيب على أرضها، فرفض طلبها. روسيا هي التي رفضت العقوبات وسياسات التشدد مع ايران منذ سنوات، والصين كانت تتخذ نفس الموقف، فماذا تغير الآن؟ كل العالم تغيّر إلا هذا الموقف، كل العالم على خطأ إلا هذه الرؤية وهذه الطريقة!

المطلوب خلق الخطاب السياسي العقلاني الهادئ، الذي يبدي كل الاستعداد لتفهم الآخر على الأقل في البيئة الإسلامية والعربية، وعلى مستوى الجوار، وهذا ما فعلته تركيا التي واجهت تحديات كبرى، وكان بالإمكان ان تتجاهل كل هذه الامكانات، وأنا أتمنى ان يؤخذ بهذه الملاحظة، بهذه الروحية الصادقة والأمر يعرفه الآخرون.

موقف لبنان من العقوبات على طهران

لبنان مقبل على احراج كبير، يتمثل بطرح العقوبات الاضافية ضد طهران على التصويت في مجلس الأمن، البعض يتحدث عن خيار الامتناع عن التصويت والبعض الآخر يصرّ على التصويت ضد المشروع، فهل بإمكاننا توقع احالة هذا الموضوع الى طاولة الحوار؟

في سياق ما ذكرت وكيفية ادارة هذا الموضوع في الظرف الراهن لبنان لا يستطيع الا ان يمتنع عن التصويت، طبعا لن يوافق، لكنه لا يستطيع مواجهة المجتمع الدولي، لذلك سيلجأ الى الامتناع، وحتى في الامتناع، قد يكون هناك احراج لنا مع بعض الدول، لكن نحن دولة مثل كل الدول يجب ان تأخذ بعين الاعتبار مصالحها وخصوصياتها، على قاعدة مبادئنا، علما ان هذا رأيي الشخصي والموضوع سيناقش على طاولة مجلس الوزراء، وليس على طاولة الحوار الوطني، المخصصة للاستراتيجية الدفاعية.

بين الموازنة المالية والتوازنات الإقليمية

هناك كلام يدور حول الموازنة العامة، ومحاولات لربط التشنجات حولها بالتوازنات السياسية الخارجية، ما رأيكم؟

إذا كان من علاقة للموازنة المالية للدولة، بالتوازنات الإقليمية فذلك ينعكس بلبلة على البلد، لأن الموازنة تعني الانفاق على مؤسسات الدولة، والدولة تعني مصلحة كل اللبنانيين، فلنناقش هذه النقاط بندا بندا، وإذا الطرح السياسي سيتقدم على الطرح العقلاني اقتصاديا وماليا فهذا الأمر لا ينتج موازنة، واذا انتج موازنة، يتضرر من ذلك البلد، يجب ان نفصل بين هذه الأمور وبين واقع الادارة اللبنانية ومصالح الناس في هذه الادارة، كل الأرقام والموازنات، كل المواقف السياسية التي تطلع من هنا أو هناك دون استثناء، لا قيمة لها أمام أمرين: استمرار فضيحة عدم حل مشكلة الكهرباء في لبنان، وهو السبب الأساسي للعجز في الموازنة العامة، كون ثلث الدين العام سببه الكهرباء، يعطى المشروع لفلان، فينفذه علاّن.. هذا الأمر يدخل في سياق التسابقات المعيب، تسابق على الحاق الضرر بالناس، وليس تسابقا لحل مشكلة حلها يشكل فضيحة من كل لبنان الى كل لبنان، دون مزايدات وعنتريات.

الصمت على الفساد

والأمر الثاني: كل ما تسمع من كلام، وهذا قلته في مجلس الوزراء، حول الشفافية والأرقام والاصلاح، في ظل استشراء الفساد في الادارة والصمت الفعلي في الدولة اللبنانية من كل المسؤولين على هذا الفساد وتحويل الادارة الى محميات لان ليس ثمة مرتكب الا ووراءه من يحميه، وراءه مرتكب أكبر، وكل يوم اقول مثل هذا الكلام، نحن نقرر الاموال لمن؟ لسارقين في ادارات الدولة والا لفقراء محرومين يجب ان تصل المشاريع اليهم؟ نعم جزء اساسي من المال العام يسرق ولا من يحاسب!

العلاقة بين الحريري وجنبلاط

ثمة احساس لدى الاوساط السياسية في لبنان بأن العلاقة ليست كما يجب بين رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ورئيس اللقاء النيابي الديموقراطي وليد جنبلاط، بوصفكم همزة الوصل السياسية بين الرجلين ما حقيقة الامر؟

العلاقة بين دولة الرئيس ووليد بك على افضل ما يكون، وهي جيدة جدا، والتواصل مستمر وكان الاتفاق على العودة الى اللقاءات الاسبوعية وبشكل دائم اضافة الى التواصل شبه اليومي من خلال القنوات المعروفة، وهي في تطور ونحن نقف الى جانب الرئيس الحريري، واعتقد انه اكثر من مطمئن، داخل مجلس الوزراء وخارج مجلس الوزراء، وطبعا عندما نناقش قضايا مالية واقتصادية او ادارية، كل منا في وزارته، قد تحصل تباينات في وجهات النظر، لان كلا منا آت من بيئة مختلفة، من تجربة مختلفة في ادارة الحكومة والوزارة، واحيانا يحصل النقاش على طاولة مجلس الوزراء او بين الاطراف، علما انه لم يعد هناك فريق 14 آذار او 8 آذار ومن يقول غير ذلك واهم، من يدخل الى 8 آذار يرى ان بينهم ما صنع الحداد، ويظهر هذا الامر كل يوم، ومن يدخل الى 14 آذار يعرف هذه المسألة، واحد تجلياتها انتخابات نقابة الاطباء «انقسم فريق 14 آذار حول النقيب ففاز مرشح 8 آذار» يجب ان نخرج من هذه المسائل، ثمة ثوابت اساسية فيما بيننا لم يخرج احد على هذه الثوابت، لكن هذا لا يعني الانقسام الحاد العمودي او الافقي، بما يمنع اللقاء بين الرجلين حول الامور الاساسية لتسيير شؤون البلد، قد تتقاطع المواقف وقد تتعارض على طاولة مجلس الوزراء، قضايا المعلمين، قضايا عمال ونقابات وقضايا مالية، حتى داخل البيت الواحد تتباين الآراء، اما ان نبقى نتراشق كفرقاء، فقد انتهت هذه المرحلة.

ولدنات سياسية

على المستوى السياسي العام، المهم الا تكون هناك مشكلة بين «المختارة» وبيت الوسط، وليس ثمة مكان لمشكلة او لاثارة، انما «المشكلة» قد تكمن في بعض «الولدنات» السياسية التي يعيشها الوسط السياسي في لبنان من قبل من يعتبرون انفسهم في مواقع متقدمة في البلد، مع كل الاحترام والتقدير لهم، وكأنهم اصبحوا في دوائر القرار وفي المواقع المؤثرة في الحياة السياسية اللبنانية، انها حالة مراهقة لها كلفتها، لكننا نتجاوزها.

مكارم أميرية

عن علاقات وزارة الاشغال العامة والنقل مع الكويت والمؤسسات الكويتية المعنية، والمانحة، تحدث الوزير العريضي قائلا: سبق ان قمنا بزيارة سياسية للكويت برفقة الاستاذ وليد جنبلاط والتقينا صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد الذي اكرمنا على كل المستويات، وقد كان اللقاء ناجحا جدا، وقد التقينا رئيس الحكومة سمو الشيخ ناصر المحمد ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح وعددا من الوزراء، وكان التوجيه من صاحب السمو، وقبل مجيئه الى بيروت، بأن الابواب مفتوحة للبنان، وقد ترجم هذا الامر اثناء زيارته الى العاصمة اللبنانية، على صورة اتفاقات واستثمارات ومساعدات من الصناديق المعنية، ونحن بناء على هذا التوجيه وعلى هذه المكرمة الكريمة من صاحب السمو الأمير سئلت عن بعض مشاريع وزارة الاشغال، وانا بصدد تحضير الملفات الخاصة بها.

صورة تذكارية للزميل عدنان الراشد والوزير غازي العريضي